

وإذ تؤكد أن الاستجابة الملزمة لحالة الطوارئ في موزامبيق تتطلب تعزيز المعونة العنوية بتقديم مساعدة إضافية للإنعاش والتنمية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة إلى موزامبيق؛

٢ - تحب بالجهود التي تبذلها حالياً حكومة موزامبيق لإقرار السلم وإعادة الحياة في البلد إلى طبيعتها، وكذلك بالتدابير الأخرى الواردة في برامجها للطوارئ وللإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتؤكد في هذا السياق الحاجة الملحة إلى تقديم مساعدة دولية كبيرة لدعم هذه الجهود؛

٣ - تحرب عن تقديرها، وشانها، للأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة للتدابير التي اتخذت لتنظيم برامج المساعدة الدولية المقدمة إلى موزامبيق؛

٤ - تحرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة إلى موزامبيق؛

٥ - تسلّم بأنه مازالت هناك حاجة إلى مساعدة دولية كبيرة لتنفيذ البرامج والمشاريع المتعلقة بالطوارئ والتنمية؛

٦ - تكرر نداءها للمجتمع الدولي لمواصلة تقديم المعونة العنوية، ولاسيما المعونة الغذائية والدعم السوقي، على وجه السرعة، بغية تحسين القدرة على التوزيع والحيلولة دون زيادة انتشار المجاعة؛

٧ - توجه انتباه المجتمع الدولي إلى القطاعات غير الغذائية الوارد وصفها في التقرير المتعلق بحالة الطوارئ في موزامبيق والاحتياجات ذات الأولوية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١^(١١٣)، والتي لاتزال تفتقر إلى التمويل، ولاسيما في مجالات مواد الإغاثة، والزراعة، والصحة، ومساعدة العائدين، والدعم المؤسسي؛

٨ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة التقنية والمالية وأوجه المساعدة المادية الأخرى إلى موزامبيق وزيادتها كلما أمكن، ولاسيما في شكل منح، وتحثها على أن تعطي أولوية لإدراج موزامبيق في برامجها لتقديم المساعدة الإنمائية؛

(١١٣) حالة الطوارئ في موزامبيق: الاحتياجات ذات الأولوية للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.90.IV.1). (صدرت بالانكليزية فقط.)

عملية شريان الحياة للسودان أقصى درجة من النجاح في جميع أنحاء البلد؛

٨ - تحيط علماً مع التقدير بتقرير الأمين العام عن عملية شريان الحياة للسودان^(١١٤) وتطلب إليه أن يرصد تطور حالة الطوارئ ويقيمها وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن جميع المسائل المتصلة بتنفيذ عمليات الطوارئ والإغاثة في السودان ويقدم بيانات الإحاطة المناسبة في أثناء الفترة الفاصلة.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٢٧/٤٥ - تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ذات الصلة، ولاسيما القرار ٢٠٨/٤٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي حث فيه المجتمع الدولي على الاستجابة بطريقة فعّالة وسخية للدعوة إلى تقديم المساعدة إلى موزامبيق،

وإذ تحيط علماً بإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠^(١١٥)، وإذ تضع في اعتبارها الالتزامات المتبادلة التي تم التعهد بها لتعزيز المشاركة في التنمية والأهمية التي يتعين إيلاؤها لمتابعة توصيات ذلك المؤتمر،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الطارئة إلى موزامبيق^(١١٦)،

وإذ ترى أن موزامبيق لاتزال تواجه حالة طوارئ معقدة ذات أبعاد هائلة، كما هو موضح في تقرير الأمين العام،

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن موزامبيق مافتتحت تعاني من الآثار السلبية لحرب زعزعة الاستقرار التي أسفرت، في جملة أمور، عن خسائر هائلة في الأرواح وتدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية وانتشار الفقر وتشريد أعداد كبيرة من الأفراد، وأدت إلى جانب الحالة الاقتصادية الدولية المعاكسة إلى انتكاس شامل في تنمية البلد،

(١١١) A/45/547

(١١٢) A/45/562

في عداد أقل البلدان نمواً، وأن تنفيذ برامج التعمير والتنمية يتطلب تكريس موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الفعلية لهذا البلد،

وإذ تلاحظ أيضاً أن المناخ القاسي والجفاف المزمّن يحولان دون قيام أي نشاط زراعي واسع النطاق وأن الآثار المستمرة للجفاف الدوري لها نتائج مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجيبوتي، وهي تنمية غير مستقرة أصلاً،

وإذ تلاحظ مع القلق أن الحالة في جيبوتي قد تأثرت تأثراً سيئاً من جراء الأحداث الأخيرة التي وقعت في القرن الأفريقي، وإذ تلاحظ التدفق الأخير لما يزيد عن ٥٠.٠٠٠ من الأشخاص المشردين من بلادهم، مما يهدد طاقة الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية الضعيفة للبلد إنهاكاً شديداً،

وإذ تلاحظ الحالة الاقتصادية الحرجة للغاية في جيبوتي، بسبب موقعها الجغرافي، وكذلك المشاريع الإنشائية ذات الأولوية العديدة التي توقفت نتيجة للتطورات الدولية الحرجة الجديدة،

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠، وإلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين^(١٠٧)،

وإذ تلاحظ مع الامتنان ما قدّمته مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية من دعم لعمليات الإغاثة الطارئة أثناء فيضانات عام ١٩٨٩،

١ - تعرب عن تضامنها مع جيبوتي حكومة وشعباً في مواجهة الآثار المدمرة للسيول والفيضانات والحفائق الاقتصادية الجديدة والصعبة لجيبوتي؛

٢ - تؤيد ما قدمته مختلف البعثات الموفدة إلى جيبوتي من تقييم وتوصيات والتي أخذها الأمين العام في اعتباره في تقريره^(١٠٧)؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة وفي تعاون وثيق مع السلطات الحكومية، بعملية إعادة تقييم لمتطلبات جيبوتي، في ضوء احتياجاتها الجديدة والملحة، بغية وضع برنامج إنشائي طويل الأجل يتسم بالاستمرارية والملاءمة للاحتياجات لا مجرد برنامج عاجل للإنعاش والتعمير؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول وجميع المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمنظمات غير الحكومية وسائر الهيئات الحكومية الدولية، ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الإنشائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، أن تقدم إلى جيبوتي،

٩ - تدعو جميع المنظمات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة لمواصلة وزيادة برامجها الحالية والمقبلة لتقديم المساعدة إلى موزامبيق؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام:

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لموزامبيق؛

(ب) أن يواصل تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع حكومة موزامبيق بغية تنفيذ برامج ذلك البلد للطوارئ والإنعاش؛

(ج) أن يعد، على أساس مشاورات مع حكومة موزامبيق، تقريراً عن تنفيذ برامج الطوارئ والإنعاش لذلك البلد، وأن يقدم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٢٨/٤٥ - تقديم المساعدة لتعمير وتنمية جيبوتي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٧٧/٤٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وإلى قراراتها ذات الصلة السابقة بشأن تقديم المساعدة الاقتصادية إلى جيبوتي،

وإذ تحيط علماً بإعلان باريس وبرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠^(١٠٥) وإذ تضع في اعتبارها الالتزامات المتبادلة المتعهد بها في هذه المناسبة، فضلاً عما تتسم به متابعة هذا المؤتمر من أهمية،

وإذ يساورها بالغ القلق بسبب اتساع نطاق الدمار والحراب في جيبوتي نتيجة للأمطار الغزيرة والفيضانات التي لم يسبق لها مثيل والتي حدثت في نيسان/أبريل ١٩٨٩،

وإذ تلاحظ مع القلق دمار آلاف المساكن، ولاسيما في الأحياء الشعبية، والضرر الذي لحق بقطاعات هامة من الهياكل الأساسية الوطنية، ولاسيما شبكة الطرق، وإمدادات المياه، والمراكز الصحية والمستشفيات، والمؤسسات التعليمية وغيرها من الخدمات العامة،

وإذ تضع في اعتبارها ما لحق بالموارد الزراعية المحدودة في جيبوتي من أضرار فادحة، بما في ذلك القضاء على ماشيتها،

وإذ تلاحظ الآثار السلبية للسيول والفيضانات التي تحتاج هذا البلد الضعيف بصورة دورية مما يعرقل الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جيبوتي، وهو بلد يدخل